

الدكتور عبد الكريم رافق: تاريخ الجامعة السورية: البداية والنمو 1901 – 1946، دمشق:
مكتبة نوبل 2004، 325 صفحة

مراجعة : عبد الرؤوف سنو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

بدأت السلطات العثمانية تولى شؤون بلاد الشام اهتماماً خاصاً منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي رأى أن الحد من ميول العرب القومية يقتضي التشديد على فكرة الجامعة الإسلامية التي تربط ما بين السلطنة وشعوبها العربية، والانفتاح على الأشراف ورؤساء العشائر البدوية العربية في بلاد الشام، وعلى أسر الأعيان بشرائحها الاجتماعية والدينية المختلفة، وفي الوقت نفسه تحسين الإدارة والتعليم والبنية التحتية.

وفي حقل التعليم، موضوع كتاب د. رافق، شهدت بلاد الشام منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر افتتاح العديد من المدارس الرسمية في المدن الرئيسية على المستويات كافة، وإنشاء مدارس مهنية وأخرى تعنى بتخريج المعلمين والتحصير للمدارس العسكرية. وفي سنة 1903، افتتحت "المدرسة الطبية العثمانية" في دمشق. وسبق ذلك بعام واحد إنشاء مدرسة عسكرية في المدينة نفسها. وفي عام 1913، تأسست في بيروت مدرسة الحقوق، التي ما لبثت أن انتقلت إلى دمشق يُعيد اندلاع الحرب العالمية الأولى. وبدورها، أولت الحكومة العربية في دمشق التعليم عنايتها أثناء فترة حكمها القصيرة. فأنشأت "الجامعة السورية" في عام 1919، وجرى تطوير مؤسسات التعليم التي سبق إنشاؤها. وبين عامي 1919 و2004، تطورت الجامعة السورية إلى ما هي عليه اليوم صرحاً علمياً وقاعدة إعداد للكوادر العلمية والسياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية.

يقدم عبد الكريم رافق كتابه "تاريخ الجامعة السورية" عربون وفاء إلى تلك المؤسسة التي احتضنته طالباً وأستاذاً بمناسبة عيدها المئوي الذهبي. لكنه يحصر الفترة الزمنية لكتابه بين عامي 1901، تاريخ تأسيس الجامعة، ومطلع الاستقلال عام 1946، حين شهدت هذه المؤسسة توسعاً كبيراً في كلياتها، بعدما اقتصر حتى حينه على كليتي الطب والحقوق.

كعادته في أبحاثه، يستند الدكتور رافق إلى المصادر الأساسية، وهذه المرة إلى الوثائق الفرنسية، التي تعنى بفترة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، أي الفترة الزمنية التي يتناولها بالدراسة. لكنه في الوقت نفسه، لا يهمل مصادر أخرى ووثائق هنا وهناك، سواء تلك الموجودة في المكتبات العامة أم لدى شخصيات سياسية أو علمية أو أدبية. وهذا ما أتاح له تزويد مؤلفه بالكثير من المعلومات، وكذلك بصور أرشيفية نادرة للجامعة السورية.

قسم رافق كتابه إلى ستة فصول وخاتمة. تناول في الفصل الأول البدايات الأولى لتأسيس مدرستي الطب والحقوق في مرحلة الحكم العثماني. تلا ذلك الفصل الثاني حول الجامعة السورية في عهد الحكومة العربية في دمشق. وفي الفصل الثالث، تحدث عن التحديات التي واجهتها الجامعة في ظل الانتداب الفرنسي. وفي الفصل الرابع، درس مسألة تطوير الجامعة وتحديثها بين عامي 1926 و1933، لناحية النظم الجديدة وقضايا إدارية ومالية أخرى. أما الفصل الخامس، فخصه للفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، وعلاقة فرنسا بالحكومة السورية وانعكاس هذه المسائل على الجامعة الوطنية. وفي الفصل السادس الأخير، رأى الباحث أن الحرب العالمية الثانية وسياسة فرنسا تجاه سوريا، طرحتا من جديد مسألة استقلالية الجامعة.

يرى رافق أن إنشاء مدرستي الطب والحقوق في دمشق في العهد العثماني جاء تتويجاً لجهود عربية لإعطاء الإنسان العربي حقه في التعليم العالي بلغته الأم، وألا يكون هذا المستوى من التعليم حكراً على "الكلية الإنجيلية السورية" و"جامعة القديس يوسف" وحدهما. ويعتقد رافق، أنه بالرغم من تداول المفوضين الساميين العسكريين الفرنسيين على سوريا أثناء فترة الانتداب، إلا أن أحداً منهم لم يحاول "فرنسة" الجامعة السورية، كما كان الحال عليه في الجزائر، أو ربط تلك المؤسسة بجامعة فرنسية، على منوال جامعة القديس يوسف وجامعة ليون. وهذا ما نمى الهوية الوطنية للجامعة السورية وظهرت كمنبر للنضال الوطني ضد الانتداب الفرنسي. من هنا، لا يوافق الباحث بعض الذين يرون أن الانتداب الفرنسي سعى إلى "الفرنسة" في سوريا أو التضييق على الجامعة السورية. على عكس ذلك، حصلت الجامعة على دعم السلطات الفرنسية عبر إصدار القوانين المنظمة لها، وتأمين الكوادر العلمية للعمل فيها، أو إرسال الطلبة للتخصص في فرنسا. وعلى الرغم من ذلك، واجهت الجامعة السورية الكثير من التحديات.

يعدد رافق التحديات التي واجهتها الجامعة السورية منذ إنشائها وتغلبت عليها، وأهمها الإبقاء عليها مؤسسة مستقلة بإدارة عربية، والحفاظ عليها في وجه منافسة معهد الطبي الفرنسي في بيروت، وانتزاع الاعتراف بشهاداتها عربياً ودولياً. ويخلص إلى أن الجامعة حصلت على مكانة مرموقة بفضل نخبة من أساتذتها السوريين وبعض المتعاقدين الفرنسيين. وفي عام 1934، اعترفت الحكومة الفرنسية بشهادة معهد الحقوق التابع للجامعة السورية شهادة معادلة لشهادة الحقوق الفرنسية، مما أتاح لخريجي المعهد إمكانية إتمام دراساتهم العليا في فرنسا دون عائق. ويتحدث رافق عن مستوى أكاديمي جيد لمعهد الطبي السوري، ويقارن بينه وبين معهد الطب التابع لجامعة القديس يوسف لناحية المناهج وتقارب أعداد الطلاب المنتسبين والخريجين. لكنه يرى أن معهد الحقوق في الجامعة السورية تفوق على مثيله في جامعة القديس يوسف لناحية عدد الخريجين.

وبصدور ثلاثة قرارات عن سلطات الانتداب بين عامي 1923 و1929 تتعلق بإنشاء الجامعة ومعاهدها وأنظمتها واعتماد شهادة البكالوريا للدخول إليها، تأمين للجامعة السورية البنية التحتية الإدارية والتنظيمية كمؤسسة علمية معترف بها تتبع وزارة المعارف ولها موازنتها المستقلة، ورئيسها العربي (سوري). ومن المفارقات، أن تطور الجامعة السورية تزامن مع تردي علاقات فرنسا السياسية بالسوريين بسبب ثورتهم عليها.

بين عامي 1926 و1932، شهدت الجامعة السورية الكثير من التوسع والتحديث بالنسبة إلى المناهج والأمكنة وإعداد الطلاب وتنوع البلدان التي قدموا منها، والانفتاح على المحيط العربي وعلى فرنسا، عبر المشاركة بالمؤتمرات وتبادل الوفود والطلاب، أو استقدام أساتذة فرنسيين

للتدريس. ويرى رافق إن الأزمة الاقتصادية العالمية انعكست سلباً على الأوضاع الاقتصادية في سوريا، مما جعل الحكومة السورية تحد من استقلالية الجامعة وموازنتها وعدد أعضاء هيئة التدريس فيها، وترفع الرسوم على الطلاب.

أثناء الحرب العالمية الثانية، اشتدت الأزمة الاقتصادية على سوريا، ولمست هذه المرة الأداء الأكاديمي للجامعة السورية. فأصبح بالإمكان ملء شواغرها من غير الجامعيين والاستعاضة عن الأساتذة الأصليين بمحاضرين، ولم تعد مرتبات الأساتذة تكفي أصحابها مع انخفاض القوة الشرائية للعملة السورية. فاضطرت الجامعة إلى اتخاذ خطوات غير شعبية، كزيادة الأقساط الجامعية، وأجور الاستشفاء، ومطالبة المجلس النيابي برفع مرتبات الهيئة التعليمية. بالرغم من ذلك، فإن وجود مستشفى لائق بالجامعة السورية يفي بحاجات المجتمع، ظل هاجساً منذ تأسيس الجامعة السورية، إلى أن وضع حجر الأساس لمبنى جديد في عام 1946.

يختم رافق كتابه بالقول إن اهتمام طلاب الجامعة السورية بتحصيلهم العلمي، لم يمنعهم من متابعة قضاياهم الوطنية والقومية، وفي مقدمها استقلال سوريا، وسيادتها على ترابها الوطني (قضية لواء الإسكندرون)، ومشكلة فلسطين، أو الانخراط في الحزبية. وفي عام 1946، شهدت الجامعة السورية مرحلة جديدة من التحديث والتطوير، بعدما ضمن رئيسها اعتراف الحكومة السورية باستقلاليتها.